● كشف الدكتور/ عبد المنعم الحكمي مستشار وزير الصحة لشؤون الدواء أن عدداً من أصحاب محلات بيع الأدوية بالجملة وجدت عندهم أدوية مهربة وأدوية حكومية قبل حملة الإغلاق التي قامت بتنفيذها وزارة الصحة العامة والسكان مؤخراً شملت أكثر من مائة محل بيع الأدوية بالجملة في العاصمة صنعاء.

وقال أن وزارة الصحة العامة والسكان ستعمل ابتداءً من أكتوبر المقبل على تفعيل التسعيرة الرسمية لمستوردي الأدوية والتجار والصيدليات وأنه ستصدر قريباً تسعيرة رسمية وفي حالة مخالفة التسعيرة هناك عقوبات مترتبة على ذلك تبدأ بالغرامات المالية وتنتهي بوقف نشاط المستورد للأدوية أو بائع الأدوية في حالة تكرار مخالفة التسعيرة المحددة.

وتحدث مستشار وزير الصحة حول عدد من القضايا المتعلقة بشؤون الأدوية وخاصة ما يتعلق ببائعي الأدوية والحملات التي تمت لإغلاق المحلات التي تبيع الأدوية بالجملة وغيرها من الموضوعات التي نتابع تفاصيلها في اللقاء التالي..

مستشار وزير الصحة لشؤون الدواء لـ" الثورة":

وزارة الصحة تحدد أسعار الأدوية للجمهور ابتداءً من اكتوبر القادم

10 في المائة من محلات الأدوية بالجملة تنطبق عليها شروط ممارسة المهنة

لقاء/ عبد الواسع الحمدي

اكتشفنا أدوية مهربة في بعض محلات الجملة.. ومخازن الأدوية عبارة عن شقق سكنية

لائحة لتنظيم عمل بائعي الأدوية يقرها مجلس الوزراء قريباً.

محلات الأدوية

●بداية حدثنا بخصوص حملات إغلاق محلات بيع الأدوية بالجملة.. لماذا تم إغلاق تلك المحلات؟

– إغلاق المحلات سببه أنها لم تلتزم بالمعايير والشروط اللازمة لمزاولة مهنه بيع الأدوية. وكان أصحابها يمارسون مهنه البيع" كتجارة" يهمهم الربح المادي وليس توفير الدواء عبر القنوات الصحيحة . وفي الوقت نفسه لم يهتموا بالجانب الفني المتعلق بشروط خزن وحفظ الأدوية، مكان التخزين يتم بطرق عشوائية في شقق سكنية ليست مهيأة ولا صالحة لحفظ وتخزين الدواء ولا يهتمون بنسبة الحرارة التي يجب مراعاتها عند حفظ الأدوية وهي أن لا تتجاوز درجة حرارة التخزين عن ٢٤ درجة.

كذلك أن تتوفر الرفوف الخشبية في مخزن الأدوية والمساحة المناسبة التي يجب أن لا تقل عن ٣٦ متراً مربعاً.

وأن لا تكون الأدوية معرضة للبلل أو السيول أو أشعة الشمس.

كل هذه الشروط الفنية السابقة الذكر لم يلتزم بها أغلب أصحاب محلات بيع الأدوية بالجملة.

القانون واللائحة

●هل صحيح انه لا يوجد قانون ينظم عمل أصحاب تلك المحلات التي تبيع الأدوية.. وما هي المعالجات الراهنة؟

– في الواقع تجارة الأدوية دخلت في إطار تداول الأدوية وقد صدر فيها لائحة فيما يخص بائعي الجملة أو الصيدليات فهي تدخل ضمن عدة شرائح تتعامل في إطار الأدوية. لكن يوجد قانون عام اسمه قانون الصيدلة والدواء وهو يشير إلى شروط مزاولة المهنة بشكل عام ومواصفات الدواء بشكل خاص.. ومن المعالجات الراهنة أنه عملنا على إعداد لائحة سميناها لائحة تنظيم صناعة وتجارة الأدوية والمؤسسات الطبية وما من حكمهما.

●ومتى سيتم تطبيق هذه اللائحة؟

– اللائحة رفعت بشكل أولي إلى مجلس الوزراء وقد أقرت وسجلت عليها بعض الملاحظات لا سيما فيما يخص الصناعة المحلية وشروط وضوابط الرقابة عليها وبعض التفصيلات الأخرى المتعلقة بشروط تسجيل الأدوية. واللائحة الآن في الوزارة تم مراجعتها وضمت الملاحظات التي طرحها مجلس الوزراء والآن أعيدت للإصدار مرة أخرى وهي في الشؤون القانونية.. وقد ضمت اللائحة كل ما يخص الدواء من التصنيع والاستيراد والتصدير والبيع بالجملة والتجزئة وأشرنا فيها إلى الشروط الفنية اللازمة للتعامل مع الدواء سواء فيما يخص نقل الدواء من بلد المنشأ إلى المنافذ الجمركية وشروط المخازن ومواصفات المحلات لخزن الأدوية. وأيضاً كيفيه التعامل مع تجار الجملة وتنظيمهم لانهم شريحة وسطيه والمسؤول الأول عن الدواء هو المستورد أو المصنع للدواء وعملنا على وضع الشروط الفنية اللازمة وهي شروط الخزن الجيد للأدوية.

التجارة الدوائية

●كيف مارست محلات بيع الأدوية أنشطتها في ظل عدم وجود قانون أو لائحة تنظيم ومن متى بدأت هذه المهنة في الظهور؟

– بدأت هذه المحلات كشريحة وسطيه لم تكن موجودة قبل عام ١٩٩٠ وبدأت نشاطها في الفترة التي أحجم فيها المستوردون عن توفير الأدوية في فترة التضخيم الاقتصادي والتغيرات الاقتصادية التي حدثت بعد الوحدة هم وجدوا كنوع من الوسطاء حيث تمارس هذه المحلات نشاطها من خلال قيامها بدور الوسيط بين وكلاء الأدوية وأصحاب الصيدليات إذ تقوم بشراء الأدوية من الوكلاء وتبيعها من السوق لـ" الصيدليات" ومشكلة محلات بيع الأدوية ليست حديثه العهد فقد بدأت بالظهور منذ عام ١٩٩٤م وأذكر أنه تم تشكيل لجنة لإغلاق هذه المحلات في ١٩٩٧ وهذه اللجنة كانت مشكلة من وزارة الصحة والجمارك والأمن وذلك بعد شكاو عديدة بوجود مهربين للأدوية.

يبيعونها عبر محلات الجملة. وبعد تشكيل اللجنة تم الإقرار بإغلاق جميع محلات الأدوية بالجملة واستمر الإغلاق لمدة أسبوعين في ذلك الوقت ولكنها عادت وفتحت من جديد دون أي ضوابط تنظم عملها.

ومؤخراً وفي منتصف الشهر قبل الماضي تم إغلاق جميع المحلات الموجودة في السوق وخاصة في أمانة العاصمة التي يبلغ عددها أكثر من ٢٥ محلاً يبيعون الأدوية بالجملة.

وبعد الإغلاق الأخير لهذه المحلات تم إعداد مشروع اللائحة لانه إلى وقت قريب لم تكن موجودة اللائحة ولا توجد حتى تراخيص لفتح أو مزاولة هذه المهنة لمحلات بيع الأدوية بالجملة لكن بعد زيارة فخامة رئيس الجمهورية لوزارة الصحة العامة والسكان نهاية مايو الماضي وفي إطار الحملة الموجهة لمكافحة التهريب سعت وزارة الصحة لمكافحة تهريب الأدوية. وتمثل ذلك بعدة خطوات منها إغلاق المحلات التي تتاجر بالأدوية إلى حين صدور اللائحة التي تنظم نشاطها خاصة بعد أن كشفت نتائج الحملات التي قامت بها وزارة الصحة إلى تلك المحلات بوجود أدوية مهربه وأدوية حكومية في تلك المحلات. ولا أقول في جميع المحلات ولكن في عدد منها... وبناء على ذلك تم التوجيه بإغلاق تلك المحلات وإعداد لائحة تنظم عمل أصحاب المحلات فكان التوجه من قبل رئاسة الوزراء أن تنظم عمل تلك المحلات وعلى ضوء ذلك تم إعداد لائحة فصلنا فيها تفصيلاً دقيقاً من يحق له توزيع الأدوية بالجملة ومن لا يحق له وهذه اللائحة أقرت بشكلها الأولى من قبل مجلس الوزراء وسيتم أقرارها بشكلها النهائي عما قريب ان شاء الله.

ملامح اللائحة

●ما هي أبرز ملامح اللائحة التي ستقر من قبل مجلس الوزراء؟

– اللائحة تحتوي على سبعة فصول التسمية والتعاريف والأهداف واستيراد الأدوية ومصانع الأدوية- التصنيع وشروط تسجيل شركات الأدوية ثم البيع بالجملة والأخير يتضمن فصلا خاصا وهو ما يتعلق بأصحاب بيع الأدوية بالجملة.

وذكرنا فيه بالتفصيل شروط توزيع الأدوية بالجملة ثم بيع الأدوية في الصيدليات بالتجزئة والمخالفات والعقوبات للمخالفين.

وهذه اللائحة عندما يتم التوقيع عليها من قبل رئاسة الوزراء ستوزع على المستوردين وبائعي الجملة... إما لتنظيم أنفسهم من خلال هذه اللائحة أو تصفية أعمالهم لان في اللائحة شروطاً خاصة يجب الالتزام بها. ومن هذه الشروط أن يكون كل محل تحت اشراف صيدلاني متفرغ يتحمل المسؤولية الفنية عن سير العمل وهناك أيضا شروط خاصة بمخازن حفظ الأدوية بما يكفل سلامة التخزين الجيد للأدوية..

وأعتقد أن عشرة في المائة فقط ستنطبق عليهم اللائحة لأن أصحاب المحلات الموجودين حالياً في السوق لا تنطبق عليهم الشروط والمعايير التي وضعت في اللائحة..

فمن ضمن الشروط لممارسة مهنة بيع الأدوية في محلات الجملة أنه يجب عمل عقود مع مستوردي الأدوية وموزعي الجملة أي لا يوزع أصحاب الجملة إلا لوكلاء محدودين يتعاملون معهم.

بالإضافة إلى عدم بيع أدوية إلا للمؤسسات الصحية المرخصة ,وعلى أصحاب المحلات عدم التعامل مع الادويه المهربة أو الحكومية المزورة أو العينات المجانية .

والى جانب تلك الشروط هناك شروط متعلقة بالمخازن التي يجب أن تكون صالحة لحفظ الأدويه من حيث الجدران المطلية والرفوف والثلاجات لحفظ الادويه والتركيز على شروط الخزن الجيد ولذلك فالموجودين حالياً لاتصلح غالبية مخازن الادويه لهذه المحلات لحفظ الادويه لأنهم يخزنون احياناً في شقق سكنية

أسعار الأدويه للجمهور

●سمعنا أن وزارة الصحة ستحدد أسعار الأدويه للجمهور .. ماصحة ذلك ومتى سيطبق ذلك وفي حالة المخالفة للتسعيرة هل هناك إجراءات رادعة للمخالفين؟

– في هذا الجانب صدر قرار وزاري أصدره الدكتور/ محمد يحيى النعمي وزير الصحة العامة والسكان بتفعيل تطبيق تسعيرة الأدوية في البلاد للمساهمة في الحد من دخول الأدوية المهربة وتنظيم إجراءات البيع لكافة أصناف الأدوية في البلاد.

وسيتم تحديد أسعار الأدوية للجمهور ابتداءً من أكتوبر القادم. بحيث تكون كل علبه تباع في الصيدلية عليها طابع محدود فيه سعر بيع الدواء للجمهور. وستصدر الهيئة العامة للأدوية قريباً تسعيرة رسمية لمستوردي الأدوية وتجار الجملة والصيدليات.

وفي حالة مخالفة التسعيرة هناك عقوبات مترتبة على ذلك تبدأ بالغرامات المالية وتنتهي بوقف نشاط المستورد للأدوية أو بائع الأدوية وفي حالة تكرار مخالفة التسعيرة المحدودة وبحسب ما جاء في القانون فإن الغرامة المالية لا تزيد عن عشرة آلاف ريال تقريباً.

أشواق

عبدالكريم الخميسي

غداً..

■ غداً .. سيحتفل «المؤتمريون» ومعهم كل الوسطيين من أبناء اليمن بإضاءة الشمعة الثالثة والعشرين من العمر المديد «للميثاق الوطني» الذي شكل منعطفاً فكرياً وسياسياً واقتصادياً في حياة اليمنيين، وقدم للأجيال تجربة فريدة جمعت بين الأصالة والمعاصرة، ومهدت لمرحلة سخية بالمكاسب، وحافلة بالإنجازات التي بلغت ذروتها في الثاني والعشرين من مايو (٩٠) باستعادة وحدة الوطن أرضاً وإنساناً.

■ غداً .. سيتذكر اليمنيون ماذا جرى يوم أن تم إقرار «الميثاق الوطني» وإشراك الشعب – كل الشعب – في العمل السياسي ضمن تجمع واسع مارست فيه القوى الوطنية دورها في تأسيس مستقبل ديمقراطي ناجح، فكان بمثابة مدرسة عملية ونظرية أنجبت المئات من الكفاءات الحزبية والتنظيمية التي أصبحت اليوم تملأ الساحة السياسية وتقود السفينة الديمقراطية إلى بر الأمان.

■ غداً .. سيلتفت اليمنيون خلفهم ليروا ماذا بقي من ميثاقهم الوطني الذي انبثق من صميم التربية اليمنية، وعبر عن كافة القيم الدينية والوطنية، سواء على الصعيد العام أو الخاص، فمنه عرفنا مفردة مضيئة اسمها : الحرية، ومنه تعلمنا معادلة جديدة تقول إنه لا حرية بلا ديمقراطية، ولا ديمقراطية بدون عدالة، ولا عدالة بدون سيادة القانون.

■ غداً .. سيتباهى اليمنيون بأنهم قدموا للأمة دليلاً للمستقبل، أنجزه الحوار الفكري، وأصدرته الإرادة الوطنية، وباركه الأستفتاء الشعبي .. إنه «الميثاق» الذي يعيش بين ظهرانينا أكثر من عشرين عاماً دون أن نتمكن من تحويله إلى سلوك.

ص. ب: ٤٨٤١ صنعاء
alkhmisy@hotmail.com

تأملات

محمد العريقي

الدمار الشامل

■ في غفلة من الأحداث السياسية والصراعات الدامية التي استحوذت على كل أخبار القنوات الفضائية وتصدرت العناوين البارزة في الصحف، تتسلل بعض الأخبار بعناوين وبنوط صغيرة، ولو نظرنا في مضمونها فإننا سنجدها تُنبه إلى قضايا خطيرة وهامة قد لا تثير اهتمام الناس.

■ هناك كثير من الظواهر التي بدأت تهدد حياة الإنسان وتسعى إلى تدمير بيئته بما هو أخطر من السلاح الذري والكيماوي .. إنه التغيير المناخي الذي يمر باختلالات وعدم توازن يتحدث العلماء بأنها تنذر بكوارث خطيرة.

■ هذا الخلل ساهم فيه تصرف الإنسان ونشاطه المدمر إلى حد كبير .. ويكفي التوقف هذه الأيام عند ارتفاع درجة الحرارة التي باتت تضايق سكان المدن والريف .. وحتى المناطق التي عُرفت بمناخها المعتدل طالتها هذه الظاهرة.

■ ويبدو أن السنوات القادمة ستكون أكثر قلقاً بحرارتها المرتفعة .. فهناك علماء دوليون كشفوا عن أن موجات الحرارة العالية ستصبح أكثر شدة وتكراراً وستدوم لفترات أطول خلال القرن الحالي، مما يعد بصيف لاهب أكثر حرارةً وخطراً.

■ الخلل المناخي وارتفاع درجة الحرارة لا يستطيع أحد تجنب آثارهما، وأول المتضررين ستكون الدول الصناعية .. ولا زلنا نتذكر ضحايا ارتفاع الحرارة في أوروبا الصيف الماضي، والذين وصلوا بالمئات .. أما الكائنات الحية الأخرى من نباتات وحيوانات وطيور، فقد تعرض الكثير منها للانقراض.

■ بني البشر منشغلون بكيف يتصارعون فيما بينهم، ويتسابقون في طريق الاستحواذ على الثروات ويمارسون سياسة الهيمنة والاستقواء والسيطرة، ولا يبالون بحرمان الضعفاء والفقراء من لقمة العيش وشربة الماء النظيفة، وينفقون مليارات الدولارات على الحروب والصراعات .. فأي عقل برأس إنسان هذا العصر المنشغل بتدمير من هو أمامه من بني البشر، يتجاهل أن هناك ظواهر طبيعية ساهم في تشكيلها قدمة لتعصف به كحلقة الدمار الشامل.

alariky@maktoob.com